المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 15-08-2007 العـــدد : 2511
الصفحـات : 17 المسلسل : 113

الإصلاح.. "كل يغنّي على ليلاه"

يمكن أن تكون الفترة الزمنية الحالية (2007/2006م) علامة فارقة في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، ويمكن لها أيضاً أن تكون مرحلة انتقالية حاسمة ومؤثرة ليس على مستوى المؤسسة السياسية والأداء الاقتصادي فحسب وإنما أيضا على صعيد التشكيل الاجتماعي والثقافي للمجتمع السعودي، كما أن أمام القياديين التنفيذيين في أجهزة الدولة (الوزراء ومن في حكمهم) فرصة مواتية لتسجيل أسمائهم بمداد من ذهب في مدونات التاريخ والأرشفة السعودية، ومثلما أن التاريخ السعودي احتفظ بأسماء الرواد الذين أسهموا- في بدايات تشكّل المؤسسات الحكومية - في تأسيس القطاعات المختلفة من تعليم وأمن وصحة واقتصاد ورياضة وإدارة محلية وغيرها، وكانوا على مستوى الثقة التي منحتها إياهم القيادة السياسية آنذاك، فإن الجيل الحالي من القياديين التنفيذيين يملكون الفرصة ذاتها وربما أفضل منها للإسهام في ترسيخ وصياغة القيم والتوجهات الجديدة للإرادة السياسية التي تتبناها القيادة ممثلة بأعلى مستوياتها الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي مافتئ يؤكد في كلماته المتتابعة أن الدولة مستمرة في نهجها الإصلاحي وأن الدولة ماضية في إطلاق المشاريع الوطنية الهامة.

الفترة الحالية وتقريباً خلال السنتين الأخيرتين شهدت المملكة ما يمكن وصفه بالانقلاب المؤسسي على مظاهر التأخر ومعوقات التطوير وأسباب الفساد، وتجاوز ما أقرته الدولة فعليا ما كان يطالب به البعض من المسكونين بهاجس الولاء والانتماء لهذا الوطن.. ولم يقتصر المنهج التطويري الإصلاحي على إعادة النظر في الأنظمة والقوانين والتشريعات القائمة التي تقادمت وأصبحت إحدى عقبات التطوير والتحديث وإنما تجاوزه إلى إنشاء وتأسيس هيئات ومؤسسات حكومية جديدة وقرارات اقتصادية وإدارية ومالية مؤثرة، ناهيك عن فتح باب الحوار وتعزيز حرية التعبير، ويكفي أن نشير إلى أن هذه الفترة سجلت في تاريخها إنشاء هيئة حقوق الإنسان، وهيئة مكافحة الفساد، ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، إضافة إلى العديد من الهيئات الحكومية الأخرى، كما شهدت إطلاق مشاريع اقتصادية عملاقة من نوع المدن الاقتصادية والتوسع في افتتاح الجامعات وفتح الباب أمام المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

وأمام هذه الإرادة السياسية الجامحة نحو الإصلاح والتطوير تبرز الأسئلة و الاستفهامات، ويصبح من الأهمية والضرورة اختبار مدى تفاعل الأداء الحكومي مع هذا التوجه، وما إذا كان القياديون التنفيذيون في أجهزة الدولة المختلفة مدركين لأهمية هذه المرحلة ودورها المفصلي في صياغة المستقبل السعودي بكل "سيناريوهاته" الإيجابية والسلبية، وهل يتماهى الفعل التنفيذي في هذه القطاعات مع متطلبات منهج التطوير وأولوياته أم إن ثمة قوى خفية تقاوم هذا المنهج وترفض التفاعل مع متطلباته وشروطه واستحقاقاته؟ إلى أي مدى تتواكب رؤية القياديين التنفيذيين في القطاعات الحكومية المختلفة مع تطلعات وطموحات القيادة العليا في الدولة فيما يتعلق بالجذر الإصلاحي والبنية التطويرية؟ الإجابة على مثل هذه الأسئلة تبدو موجعة وفي أحسن الأحوال تدعو إلى المراجعة والتأمل والحاجة إلى التقييم الفعلي للأداء الحكومي وقياداته.

دعونا نلق نظرة على واقع بعض المؤسسات الحكومية وكيف تعاملت مع عوامل الدعم والتطوير التي صادفتها في هذه الحقبة، لنبدأ من وزارة التعليم العالي التي حظيت بدعم مالي استثنائي سخرته الوزارة في زيادة عدد الجامعات إلى ما يفوق الضعف واستثمرته في تأسيس قواعد إنشائية للجامعات الجديدة، طبعا لا أحد يجادل في أهمية وضرورة التوسع في أوعية التعليم العالي ونشره في جميع مناطق المملكة لكن هذا التمدد العددي هل رافقه إصلاح داخلي في هياكل وبنية المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة؟ هل صاحب هذا التمدد في عدد الجامعات والكليات تغيير وتطوير في مناهج وبرامج وآليات التعليم العالي؟ هل كانت مشكلتنا مع هذا التعليم تنحصر في

> **الأداة الحالية المتوفرة لتقويم تكمن في التقارير السنوية التي تصدرها الجهات الحكومية نفسها، وهذه التقارير من الطبيعي أن تكون موجهة وغير حيادية وغالبا ما تتضمن أرقاماً وإحصائيات وإن كانت صحيحة فإنها مضللة وغير أمينة..**

الكم والعدد أم إنها ترتبط أيضا - وربما هذا هو الأهم - بالنوعية والجودة والمستوى التعليمي والدور الثقافي والفكري للجامعة؟ ما الذي أنجزته الوزارة فيما يتعلق بكليات إعداد المعلمين وكليات التربية للبنات التي صدرت أوامر ملكية بضمهما إلى الوزارة؟ ما المعايير التي تستند عليها الوزارة في اختيار القيادات في الجامعات؟ إلى أين وصل مشروع "آفاق" لتطوير التعليم الجامعي؟ وهل يسير في الطريق الصحيح؟ إن من الخطأ أن تنصرف الوزارة في أعمال البناء والتشييد للجامعات الجديدة وتتغافل عن إجراء إصلاحات جذرية في أنظمة الجامعات وأدوارها ومناخاتها الفكرية والعلمية ونوعية مخرجاتها وإنتاجها العلمي والبحثي، كما أن من الخطأ قصر الدعم المالي في إنشاء المباني والتجهيزات وتهميش قضايا تدني المستوى التعليمي والأكاديمي للجامعات وتقلص أو انعدام دورها التحديثي في المجتمع.

القطاع الصحي هو الآخر حظي بدعم مالي استثنائي، فهل استثمرته وزارة الصحة في تحسين ورفع مستوى جودة الخدمات

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 15-08-2007 العـــدد : 2511
الصفحـات : 17 المسلسل : 113

عبدالله المحيميد *

الصحية؟ الإجابة بوسعنا أن نأخذها من أي مواطن لا يملك خيار الذهاب إلى القطاع الصحي الخاص، فمع غياب قياس الأداء الحكومي يتعذر القول بأن القطاع الصحي حقق تقدما في معايير الجودة ورفع مستوى الخدمة المقدمة.

قطاع التعليم العام في أي بلد يمتلك أداة التغيير فيما يتعلق بتشكيل وصياغة منظومة القيم والمفاهيم الثقافية في عقول الناشئة، فهل ما تعمله وزارة التربية والتعليم من جهود يوحي بأنها تضع هذا الهدف خاصة في هذه المرحلة ضمن أجندتها أم إن ما يسمى بالتطوير ينحصر – على أهميته – في المباني والطباعة الفاخرة للكتب والمقررات المدرسية.

هل يعني هذا أن الصورة بهذه القتامة وأن قطاعاتنا الحكومية تغرد خارج سرب الإصلاح والتطوير والتحديث، بالتأكيد لا فهناك نماذج مشرقة منها تحرير قطاع الاتصالات وفكه من نير الاحتكار والإسراع في إدخال التقنيات الاتصالية الحديثة، أيضا هناك صناعة النقل الجوي التي شهدت هذا العام دخول منافسين بأسعار اقتصادية، كما لا يمكن أن نغفل التطور في الإعلام المحلي الذي شهد انفتاحا نسبيا نحو التعددية وحرية التعبير، بالتأكيد هذه النماذج اعتراها بعض القصور لكنها على الأقل تمضي أو هكذا يبدو في الطريق الصحيح.

مشكلة أخرى في الأداء الحكومي تتمثل في غياب القياس الموضوعي لمستوى الأداء والإنجاز، والأداة الحالية المتوفرة للتقويم تكمن في التقارير السنوية التي تصدرها الجهات الحكومية نفسها، وهذه التقارير من الطبيعي أن تكون موجهة وغير حيادية وغالباً ما تتضمن أرقاماً وإحصائيات وإن كانت صحيحة فإنها مضللة وغير أمينة ولا تعكس حقيقة واقع الميدان العملي، ومن المفارقة أن مجلس الشورى يعتمد في تقييمه وتحليله لأداء القطاعات الحكومية على هذه التقارير التي لا يجادل أحد في افتقارها إلى الموضوعية والحيادية.

إن الخطوة الأهم نحو ضمان التماهي والتفاعل مع حزمة الإصلاحات التي تتبناها القيادة السياسية إنما تكون في الاختيار السليم للقيادات العليا في القطاعات الحكومية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إرساء معايير ومواصفات موضوعية للاختيار والتعيين تقوم على الكفاءة المهنية والسيرة الوظيفية والنجاح المهني مع إقصاء كامل للاعتبارات الأخرى أو العلاقات الشخصية والقدرات الإعلامية، فالفرصة التي تعيشها المملكة في الفترة الحالية لا تحتمل التجريب والمحاولة وتحتاج إلى كفاءات وطنية خلاقة ومبدعة، تجيد العطاء والإبداع والتطوير أكثر مما تحسن العلاقات الخاصة والظهور الإعلامي، وإذا ما تحقق ذلك أعني الاختيار المناسب للقيادات العليا في المؤسسات الحكومية وتفاعلت قطاعات الدولة بكافة مؤسساتها وبرامجها مع مشروع الإصلاح والتطوير، فإن عهداً زاهياً ينتظر هذا الوطن وأجياله القادمة.

* رئيس تحرير مجلة التدريب والتقنية